

قيمة الملائمة لإيرادات العقود مع الزبائن قبل وبعد تطبيق IFRS 15 ومدى تأثيرها بدوافع الإدارة: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية

مؤيد محمد علي الفضل

كلية دجلة الجامعة، العراق

Mouad.alfadthel@duc.edu.iq

المخلص

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تقييم جدوى تطبيق IFRS 15 في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ومن ثم، ملائمتها لقرارات المستثمرين في السوق المالي، وذلك من خلال اختبار فرضيتين، تسعى الأولى إلى بيان مدى الاختلاف في القيمة الملائمة للإيرادات قبل وبعد تطبيق IFRS 15 وتحاول الثانية معرفة التباين في دوافع الإدارة على عملية تمهيد الدخل قبل وبعد تطبيق المعيار.

أسلوب الدراسة: يعتمد البحث أسلوب التحليل الكمي لعينة من شركات القطاع الصناعي الاردني باستخدام نموذج تحليل الانحدار المتعدد.

عينة الدراسة: تتألف عينة الدراسة من 39 شركة صناعية مسجلة في سوق عمان المالي للفترتين تمتد الأولى من 2014-2016، بينما الثانية من 2017-2019 حيث تمثل الفترة الأولى فترة قبل تطبيق معايير IFRS 15 بينما الفترة الثانية تمثل فترة تطبيق المعيار.

نتائج الدراسة: جاءت نتائج التحليل الاحصائي مشيرة إلى انخفاض معامل الاستجابة للإيرادات بعد تطبيق IFRS 15 وإن تطبيقه لم يقوض من تدخلات الإدارة في ممارسة تمهيد الإيرادات.

الكلمات المفتاحية: قيمة الملائمة؛ معيار الإيرادات من العقود مع الزبائن رقم 15؛ دوافع الإدارة؛ نظرية الوكالة.

The value relevance of the revenue from contracts with customers standard (IFRS 15) and management motives: an empirical examination on Jordanian industrial companies

Moayad M. Ali AL-Fadthel

Dijlah University College, Iraq

Moauad.alfadthel@duc.edu.iq

Abstract

The study aims to evaluate the feasibility of applying IFRS 15 to improve the quality of accounting information. This improvement can be achieved via its relevance to investors' decisions in the financial market and by testing two hypotheses. The first one shows the different ranges in Value-Relevance for revenue pre and post-application IFRS 15. The second attempts to know the difference in the management's motives on the soothing revenue process pre and post the standard application.

The quantitative analysis method uses the multiple regression analysis models for some companies in the Jordanian industrial sector.

The study sample consists of 39 industrial companies registered in the Amman Stock Exchange for the first two periods from 2014-to 2016, while the second is from 2017 to 2019. The first period represents the period before the application of IFRS 15. In contrast, the second period represents the standard application period, whereas the second period represents the period of the standard application.

The statistical analysis results indicate a decrease in the revenue response factor after the application of IFRS 15 and that its application did not undermine the management's interventions in the practice of soothing revenue.

Keywords: Value relevance; IFRS 15; management motives; Agency theory.

Recieved: 5/10/2021 **Revised:** 12/2/2021 **Accepted:** 9/5/2022

المقدمة:

منذ دراسة Ball and Brown (1968) التي بحثت العلاقة بين الأرقام المحاسبية وأسعار الأسهم في السوق المالي لاختبار أهمية المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية في مساعدة المتعاملين في السوق لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، وذلك من خلال فحص دورها في توفير المعلومات المفيدة في تقييم أداء الشركة ومركزها المالي الحالي والمستقبلي والمخاطر المحيطة بتدفقاتها النقدية، إلى جانب تقييم كفاءة الإدارة في توظيف الموارد المالية

المتاحة للشركة بما يعظم من قيمة الشركة، ومن ثم، ثروة حملة الأسهم، منذ ذلك الحين، والباحثون في الفكر المحاسبي يدرسون تلك العلاقة من منظورات واتجاهات مختلفة وفي جميع أسواق رأس المال، سواء المتقدمة أو الناشئة وكان من نتائجها ظهور ما يعرف بمدخل القيمة الملائمة الذي أصبح يمثل اطاراً نظرياً مقبولاً لبحث علاقة الارتباط بين القيمة السوقية للشركة (أسعار أسهم أو عوائدها) ومحتويات التقارير المالية .

وتعرف القيمة الملائمة بأنها مؤشر يعكس قدرة الأرقام المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية على تفسير التغيرات الحاصلة في أسعار الأسهم وعوائدها ويستدل عليها من القوة التفسيرية لنموذج العلاقة (معامل التحديد لنموذج الانحدار) حيث يشير ارتفاعها إلى قوة المعلومات المحاسبية في توضيح التغيرات في مؤشرات القيم السوقية وبالتالي دورها التقييمي، وبهذا المفهوم فإن القيمة الملائمة تعكس قدرة المقاييس النهائية للمعلومات المحاسبية (أرباحو/أو القيمة الدفترية لحقوق الملكية) في التعبير عن القيمة السوقية للشركة معبراً عنها بأسعار أسهمها أو عوائدها، وذلك إما من خلال نموذج العائد أو السعر، حيث يركز الأول على متغيرين هما: التغير في الأرباح لكل سهم ومستوى الأرباح. بينما يركز الثاني على القيمة الدفترية لكل سهم وربحيته (1993, Amir).

وقد أبرزت الدراسات التي أجريت في اختبارات كفاءة السوق أهمية القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية حتى باتت تمثل مدخلاً من مداخل البحث في هذا المجال، وذلك لاعتمادها على البيانات الفعلية كما يعتقد المستثمرين، بالشكل الذي قد يجعل أسعار الأسهم تعكس معتقداتهم، بغض النظر ما إذا كانت تلك المعتقدات صحيحة أم خاطئة، الأمر الذي يجعلهم يؤمنون إن أسعار الأسهم وعوائدها تمثل حقيقة تصوراتهم، وهو ما أشارت إليه دراسة Lee (2001) حينما ناقشت معتقدات المستثمرين بالمعلومات المحاسبية وتأثيرها على أسعار الأسهم في الأسواق المالية، أما Barth (2000) فقد بين إن القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية قدمت أدلة تطبيقية عن أهمية الخصائص التقييمية للمتغيرات المحاسبية للمستثمرين، وبالتالي يمكن إن تعد نموذجاً مهماً لقياس منفعة المعلومات المحاسبية، وهو ما أكدته دراسة Marquardt and Weidman (2004)، حينما أوضحت إن تدهور المالي خلال فترة الأزمات قد يدفع المديرين نحو تطبيق المزيد من ممارسات إدارة الأرباح، الأمر الذي يؤدي إلى خفض قيمة الملائمة الأرباح المحاسبية وارتفاعها للقيمة الدفترية لحقوق الملكية، مما يتيح للمستثمرين إمكانية الاعتماد على القيمة الدفترية للسهم كخيار بديل عن القيمة الملائمة للأرباح، عند تقييم أسعار الأسهم، وهو ما أشارت إليه ، أيضاً دراسة Bepari (2015) عندما أوضحت إمكانية تحقيق القيمة الدفترية لحقوق الملكية بقيمة ملائمة أعلى مما تحققه القيمة الملائمة للأرباح، وذلك في ظل ظروف محددة للشركات التي تعاني من تعثر مالي أو تحقق خسائر متتالية أو أرباح بصفة مؤقتة، الأمر الذي يكشف عن السياسات المحاسبية التي تتخذها الإدارة لتخفيف من حدة آثار الأزمات المالية.

وإزاء هذه المنافع التي يمكن جنيها من القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية فقد دعت دراسة Barth et al (2001) إلى ضرورة استخدامها في قياس القدرة التقييمية للقوائم المالية كأحد المؤشرات الرئيسية لمنفعة تطبيق المعايير المحاسبية، وضمن هذا السياق فقد استخدم كثير من الباحثين وفي دول عدة مفهوم القيمة الملائمة في تقييم مدى جدوى تطبيق المعايير المالية الدولية في تقرير قابلية التقارير المالية للمقارنة وشفافية الشركة في الإفصاح والحد من عدم تماثل المعلومات، ومن ثم، جودة التقارير المالية، ومن أمثلتها دراسة Alashi (2017) التي أجريت على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة اسطنبول، حيث أظهر التحليل الخاص بالقيمة الملائمة للأرباح أو القيمة الدفترية لحقوق الملكية لكل شركة على حدة، بأنه ليس هناك تغيير جوهري في القيمة الملائمة بعد تطبيق المعايير المالية الدولية. أما دراسة Juniarti et al (2018) التي أجريت في إندونيسيا فقد أظهرت وجود تحسن في القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية بعد تطبيق المعايير الدولية قياساً بقيمتها قبل التطبيق. وفي نيجيريا فقد وجدت دراسة Oladele et al (2018) تبايناً واضحاً في القيمة الملائمة لصالح تطبيق المعايير الدولية. أما في الهند فقد وجدت دراسة Nayak (2020) إن تطبيق المعايير الدولية ساعدت بتحسين

مستوى المعلومات المحاسبية للتقارير المالية.

أما في الوطن العربي فيلاحظ المتتبع للجهود البحثية المبذولة في هذا المجال، مدى التغافل عن الاهتمام بمفهوم القيمة الملائمة، فالندرة واضحة في الدراسات التي تناولت اختبار تأثير تطبيق المعايير الدولية على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، حيث لم يجد الباحث سوى عدد محدود من البحوث من بينها الدراسة التي قام بها Alnodel (2018) في السعودية والتي توصلت إلى أهمية تطبيق المعايير الدولية في تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، ومن ثم قيمة الملائمة. ودراسة Hessian (2018) التي أجريت في مصر وخلصت إلى وجود تأثير جوهري (إيجابي) لتطبيق المعايير الدولية على فرص تدخل الإدارة من خلال المستحقات الاختيارية، الأمر الذي أثر سلباً على قيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية.

ولمحدودية الدراسات التي أجريت في الوطن العربي، تأتي الدراسة الحالية التي تستهدف اختبار جدوى تطبيق المعايير الدولية في تحسين جودة التقارير المالية، وذلك عن طريق تقديم أدلة مستمدة من واقع التطبيق في البيئة الأردنية، التي تعاني مكتبتها من النقص الشديد بمثل هذه الدراسات، عن أثر واحداً من المعايير الدولية المهمة وذات الصلة بجودة الأرباح، وهو معيار الإيرادات من العقود مع الزبائن، وذلك باستخدام مدخل القيمة الملائمة.

أهمية الدراسة

يهدف المعيار الدولي رقم (15) والذي يعرف بمعيار الإيرادات من العقود مع الزبائن، يهدف إلى صياغة مبادئ تسهم في توفير خاصيتي الملائمة والتعبير الصادق في المعلومات المفصح عنها عن طبيعة وتوقيت ومستوى عدم التأكد في التدفقات النقدية، وذلك من خلال اتباع خمسة خطوات رئيسية تتمثل في: تحديد العقد مع الزبون والالتزامات المترتبة عليه وطريقة قياس المعاملة وتخصيصها على التزامات الأداء المتفق عليها بموجب العقد، و أخيراً، الاعتراف بالإيراد باستخدام مدخل الأصول والالتزامات الذي ينطوي على كل من نموذجي المقابل من الزبون والقياس، حيث يتم الاعتراف بالإيراد، وفقاً لهذا المدخل، أما باعتماد نقطة زمنية معينة أو على مدى فترات زمنية [2. Van Wyk and Oetsee 2020: p].

ولقد تناولت العديد من الأدبيات هذا المعيار بالتحليل والتقييم لمعرفة مدى قدرته في دعم خاصيتي القابلية على المقارنة وتحقيق الموضوعية في الاعتراف بالإيرادات. فقد توصلت دراسة Veronica and Marian (2020) إلى إن معيار (15) يعد رؤية جديدة لمستقبل المحاسبة عن الإيرادات، فعن طريقه يتم تجنب الانتقادات الموجهة للمعيارين الدوليين (11، 18)، وإنه ساهم بشكل فعال في إزالة التناقضات ونقاط الضعف فيهما، ووفر إطاراً أكثر قوة لمعالجة قضايا الاعتراف بالإيراد، وحسن عملية المقارنة بين ممارسات الوحدات باختلاف نشاطاتها وتخصصاتها، الأمر الذي انعكس أثره إيجابياً على جودة التقارير المالية. بينما توصلت دراسة Levant (2020)، ودراسة Napier and stadler (2020) إلى إن تطبيق المعيار لم يحدث تغير ملحوظ على مصداقية وجودة الأرباح وذلك لما يتضمنه من مرونة في مختلف مراحل تطبيقه، مما جعلته غير فاعلاً في تقييد الممارسات اللاأخلاقية للمديرين، فضلاً عن تجاهله للخصائص التشغيلية للشركات وأثرها على عملية التحقق والاعتراف التي قد يكون تأثيرها أكبر من المعيار نفسه على جودة التقارير المالية.

وضمن سياق تقييم معيار (15) أجريت في الأردن دراستين أولهما دراسة Altaji and Alokdeh (2019) التي استهدفت استطلاع 100 فرد يعملون في أربع أكبر مكاتب تدقيق بالأردن، حول تأثير تطبيق المعيار في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، أما الثانية فهي دراسة Khersiat (2020) التي أجريت على شركة Jordon Orange Telecom واستهدفت اختبار تأثير تطبيق المعيار على مؤشرات الربحية في الشركة. وكانت نتائج تلك الدراسات مؤيدة لأهمية تطبيق المعيار في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ومؤشرات الربحية وعليه فإن

أهمية الدراسة الحالية تأتي ضمن ذلك الإطار ولكن باتجاه قياس منفعة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستثمرين في سوق عمان عن طريق مقارنة قيمة الملائمة للإيرادات قبل وبعد التطبيق، إلى جانب ما قد تساهم به نتائجها في مساعدة إدارة السوق في تقييم درجة ثقة مستخدمي التقارير المالية للشركة ومستوى شفافيته.

الإطار النظري والدراسات السابقة

1. التأسيس الفكري لإعداد المعايير المالية وعلاقتها بالقيمة الملائمة ومدى تأثرها بدوافع الإدارة من منظور نظرية الوكالة: على خلفية ظاهرة انفصال الإدارة عن المالكين، برزت نظرية الوكالة بوصفها واحدة من نظريات تفسير الشركة على أنها مجموعة من العلاقات التعاقدية الصريحة أو الضمنية بين طرفين هما: حملة الأسهم (الموكل) والإدارة (الوكيل)، يكلف على أساسها الطرف الثاني القيام بأنشطة معينة لصالح الطرف الأول ويفوض صلاحيات اتخاذ القرارات نيابة عنه، وقد بين Jenson and Meckling في معرض شرحهما لسلوكيات حملة الأسهم والإدارة، بان دور الإدارة في كونها مفوضة من قبل حملة الأسهم والمتمثل في إدارة الموارد المالية المتاحة للشركة، والتفاوض نيابة عن حملة الأسهم مع كل الأطراف المهتمة بالشركة والتي لها علاقة مصالح معها، ينبغي إن يكون (هذا الدور) بالطريقة والشكل الذي يحقق نواتج ايجابية تفوق كلفة الفرصة البديلة التي كانت من الممكن استثمار هذه الموارد فيها وتعظيم ثروة حملة الأسهم ووضح إن ذلك يتحقق في صورته الأكثر قبولاً عندما تتمثل الإدارة بمالك الشركة الوحيد، حيث تتوافق عندها مصلحة الإدارة مع منفعة حملة الأسهم وتكون على نسق واحد وتخفي عندها مشكلة تعارض المصالح. ولكن عندما يتقنت رأس مال الشركة على عدد كبير من حملة الأسهم فإن ذلك سيكون مدعاة للشعور بالخوف على مصالحهم، خاصة عندما لا يكون للإدارة حقوق في التدفقات النقدية المتحققة من إدارتها لموارد الشركة إلا بالقدر المتفق عليه.. فالتباين بين حقوق سلطة الإدارة وحقوق حملة الأسهم في التدفقات النقدية يقود إلى انحراف الإدارة عن سلوكها الوظيفي من منظور تعظيم ثروة حملة الأسهم وذلك من خلال اتخاذ قرارات تزيد من دالة منفعتهم الشخصية، من جهة، وتزيد من تعرض حملة الأسهم لمخاطر الأعمال الناشئة من التباين بين التدفقات النقدية المتوقعة من الموارد المتاحة للشركة والتدفقات النقدية الخارجة المتفق عليها مع الإدارة، من جهة ثانية (Jenson and Meckling, 1976) ولعل من أهم الممارسات الانتهازية للمديرين، إدارة الأرباح التي تقوم على أساس اغتنام الفرص عن طريق الاختيار من بين بدائل السياسات والطرق المحاسبية أما لتحسين صورة أداء الشركة أو اعطاء اشارات عن تدفقاتها المستقبلية بهدف التأثير على أسعار أسهم الشركة في السوق المالي باتجاه تقييمها بأكثر أو اقل من قيمتها العادلة، فعن طريق إدارة الأرباح يحاول المديرين خلق فجوة معلومات بينهم، من جهة، وبين حملة الأسهم والمتعاملين في السوق المالي، من جهة أخرى، من شأنها إن تجعل سلوك الطرفين في اتجاهين متعارضين يقودان في النهاية إلى فشل السوق، ومن ثم الإضرار في مصلحة المستثمرين نتيجة ردود فعلهم السلبية وغير الرشيدة أو الكفوءة نحو أسعار الأسهم في السوق وبالتالي محافظتهم الاستثمارية. ولقد أشارت إلى ذلك العديد من الدراسات حينما أوضحت إن السلوك اللاأخلاقي للمديرين المتمثل في اتخاذ قرارات انتهازية على حساب مصلحة حملة الأسهم باستغلال سلطتهم الإدارية في التلاعب بكمية ونوعية المعلومات، تعد العامل الأساسي في انهيار أسعار الأسهم في السوق المالي (مراد واخرون، 2021)، وعليه فإن العلاقة بين جودة المعلومات وشفافية عملية إعداد التقارير المالية وعدم غموض الشركة ومخاطر انهيار أسعار الأسهم هي علاقة عكسية، بمعنى إنه كلما زادت جودة المعلومات المحاسبية، كلما تحسنت قيمتها الملائمة وانخفضت مخاطر انهيار أسعار أسهم الشركة.

ويربط Ball (2006) جودة المعلومات المحاسبية والتي تعكسها قيمتها الملائمة لقرارات الاستثمار والتمويل، يربطها بمساحة الحرية المتاحة للإدارة في المعايير المالية للاختيار من بين بدائل القياس والتحقق ضمن إطار من

الإفصاح الذكي للمعلومات في التقارير المالية، وعليه فهي نتاج حوافز ادارية وقت تبني تطبيق المعايير المالية.. فعندما تتواجد دوافع للإدارة فإنها تقوم بتوظيف المعايير المالية بشكل سلبي بهدف التأثير على توجهات المستثمرين في السوق المالي لتحقيق المكاسب الرأسمالية المرغوبة من قبلها، وبالتالي فإن وجود معايير مالية عالية الجودة لا يعني بالضرورة الحتمية إنتاج تقارير مالية عالية الجودة. وتكاد تتفق نتائج أغلب الدراسات التي أجريت في هذا الخصوص، على أن ظاهرة عدم تماثل المعلومات وانخفاض جودة المعلومات المحاسبية، ومن ثم، قيمتها الملائمة، هي، نتيجة لاستغلال الإدارة للثغرات الموجودة في المعايير المالية. وإنها السبب الأساس وراء العديد من الازمات والفضائح المالية (مراد واخرون، 2021).

ويوجد في النظرية المحاسبية مدخلين لإعداد المعايير المالية هما مدخل القواعد ومدخل المبادئ. أما مدخل القواعد فيقوم على أساس مجموعة كبيرة من الإرشادات والتوجيهات و الاستثناءات والقيود وبدرجة عالية من التفاصيل، وعليه فهو يركز على النص الحرفي عند التطبيق أكثر من تركيزه على الجوهر الاقتصادي للمعاملة، أما مدخل المبادئ فيستند على مفهوم المنفعة للمعلومات المحاسبية، لذلك فهو يركز على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

وعلى الرغم من أن كلا المدخلين يهدفان إلى سلامة وموضوعية القياس والبعد عن التحيز في العرض والإفصاح، إلا أنهما لا يمنعان الإدارة من ممارسة السلوكيات الانتهازية التي من شأنها حجب الأداء الحقيقي للشركة وتصويره بالشكل الذي يتناغم وأهدافها الذاتية، سواءً كان ذلك السلوك يستهدف سلامة المضمون من خلال اختيار البدائل المحاسبية التي تؤثر في جودة الأرباح، أو المتعلقة بالناحية الشكلية عن طريق التلاعب في عرض عناصر القوائم المالي، وهذا ما أشارت إليه دراسة Kang and Lin (2011) التي استهدفت اختبار مدى تأثير نوع المعيار فيما إذا كانت قاعدة أو مبدأ، على سلوك الإدارة عند إعداد التقارير المالية، والتي توصلت إلى أنه عندما يكون للإدارة دوافع للتدخل في التأثير على صافي الربح، فإنه من الأرجح ميلها نحو استخدام الحدود العديدة الدقيقة الموجودة في المعايير القائمة على القواعد، وسيكون هناك رغبة أقل لاستخدام المعايير المستندة على المبادئ. أما دراسة Gideon et al (2018) فقد أوضحت إن المعايير القائمة على المبادئ لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين جودة الأرباح، لأن ذلك يتوقف على حوافز الإدارة وقت تبني تطبيق المعايير، وعليه فالمعايير القائمة على المبادئ ليست أفضل من تلك القائمة على القواعد. أما دراسة Sundvik (2019) وتوصلت إلى أنه في حالة استخدام المعايير المستندة على المبادئ ستخفض احتمالات سوء السلوك المالي عند الإدارة ولكن تزداد عمليات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق.. وإن إدارة الأرباح الحقيقية الأكثر كلفة ترتبط بالمعايير المحاسبية القائمة على القواعد. أما الدراسة التي قام بها احمد (2020) فقد بينت إن تطبيق المعايير سواء القائمة على المبادئ أو القواعد لا تلغي تأثير دوافع الإدارة بشكل نهائي ولكن تطبيق المعايير المستندة على القواعد تزيد من قدرة الإدارة على تحريف القوائم المالية مقارنة بالمعايير القائمة على المبادئ.

وعلى أساس هذا الفهم، لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول أفضلية أي المدخلين على الآخر في الحد من ممارسة إدارة الأرباح وتحسين جودة التقارير المالية، وعليه فإن تبني مجلس المعايير المالية الدولية مدخل المبادئ في صياغة المعايير المالية، عموماً، والمعيار رقم (15) لا يوفر الضمانة الكافية لتحسين جودة الأرباح. فعلى الرغم مما يتضمنه المعيار من إرشادات وتوجيهات ساعدت إلى حد ما في تقويض تدخلات الإدارة عند التقرير عن الإيرادات وذلك من خلال تطوير ثلاثة أبعاد أساسية يتعلق الأول بمفهوم الإيرادات ومتطلبات إثباتها والثاني بالقياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية، أما الثالث فيتعلق بتحديد طبيعة ونطاق المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بالتقارير المالية حيث اعتمد المعيار في البعد الأول شرط وفاء الشركة بالتزامات الأداء المحددة بالعقد مع الزبون أما على أساس مدى زمني أو نقطة زمنية معينة وذلك بغض النظر عن طبيعة العقد أو الزبون أو خصائص الشركة مما أدى ذلك إلى إزالة الاختلافات الواردة في المعايير السابقة للاعتراف بالإيرادات، إلى جانب ذلك تبنيه

مفهوم حق السيطرة بدلاً من نقل المخاطر كمؤشر لتحديد توقيت الوفاء بالتزامات الأداء الموجود بالعقد، إذ بموجب هذا المفهوم يتم تحديد توقيت الاعتراف بالإيرادات عندما يكون للزبون القدرة على الاستفادة من منافع العقد. وبلا شك إن مفهوم حق السيطرة، هو الأقرب إلى الجوهر الاقتصادي لعملية الاعتراف بالإيراد من مفهوم نقل المخاطر. أما في البعد الثاني فقد استحدث المعيار مفهوم سعر المعاملة بدلاً من مفهوم القيمة العادلة وبذلك تخلص من المشاكل المرتبطة بالقيمة العادلة، إلى جانب معالجته لبعض المشاكل المرتبطة بالقياس مثل مشكلة البيع مع حق الرد وبعض الحالات الخاصة للعقود مثل منح التراخيص وحقوق الملكية الفكرية. أما البعد الثالث فقد كان من خلال إلزام الشركات بالإفصاح عن مجموعة من المعلومات الخاصة بالعقود مع الزبائن مثل التزامات الأداء المتبقية والأحكام المهنية والتقدير المرتبطة بها، بالرغم من ذلك التطوير، إلا إن الإطار العام للاعتراف بالإيراد، وفقاً للمعيار 15، يعتمد في القياس على مدخل الأصول والالتزامات، وهو ما يتيح المجال أمام الإدارة باستخدام سياسة التحفظ للتأثير على جودة المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى خيارات القياس التي تتضمنها الخطوات الخمس لتطبيق المعيار، عموماً والثانية والثالثة والرابعة، خصوصاً، فعلى سبيل المثال حدد المعيار لفرض تحديد سعر المعاملة وفي فقرة المقابل (التعويض) المتغير طريقتين هما طريقة القيمة المتوقعة وطريقة المبلغ الأكثر احتمالاً، كما حدد ثلاث طرق لتخصيص قيمة المعاملة على التزامات الأداء، وهي: طريقة تقييم السوق المعدل وطريقة التكلفة المتوقعة وطريقة القيمة المتبقية. الأمر الذي دفع بـ Tutino et al (2019) وزملائه يتساءلون هل المعيار يفسح المجال أمام الإدارة لممارسة إدارة الأرباح؟ وكانت نتائج دراستهم تشير بوضوح إن المعيار المذكور يساعد على ممارسة إدارة الأرباح.

وتأسيساً على ما تقدم فإن جودة المعلومات المحاسبية، ومن ثم قيمتها الملائمة، لا تعتمد على جودة المعايير المالية ما إذا كانت مستندة على القواعد المبادئ، وإنما على دوافع الإدارة وقت تبني تطبيق المعايير. وعليه فإن دوافع الإدارة تعد المحور الأساس في توفير معلومات عالية الجودة أكثر من وجود معايير محاسبية عالية الجودة، وبالتالي فإن العلاقة بين المعايير المالية والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية تتحدد في ضوء دوافع الإدارة وكما مبين في الشكل رقم (1) الذي يصور تأثير دوافع الإدارة على نمط واتجاه تطبيق المعايير المالية للتأثير على مستوى جودة المعلومات المحاسبية التي ستنعكس على مدى ملاءمتها في السوق المالي.

الشكل رقم (1)

العلاقة بين دوافع الإدارة والمعايير المالية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية



2. الدراسات السابقة: تزخر المكتبة المحاسبية بالعديد من الدراسات التي تناولت الموضوع، غير إن الباحث سيركز اهتمامه في عرض الدراسات التي تعتمد تحليل المحتوى للتقارير المالية وليس بيانات قوائم الاستطلاع (الاستبيان) فضلاً عن مراعاته تنوع الدول التي أجريت فيها وبحسب تتابعها الزمني وعلى النحو الآتي: -

دراسة Kaszfelink (2015) التي تختبر ما إذا كان هناك تغيير جوهري في قيمة الملائمة لمكونات الاعتراف بالإيرادات في إطار معيار (15) بالمقارنة مع المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة قبولاً عاماً، وذلك على عينة مكونة من 100 شركة غير مالية مسجلة في هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية خلال الفترة 2005-2015.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود زيادة في القيمة الملائمة للإيرادات بعد تبني تطبيق معيار 15، وإن إيضاحات الاعتراف بالإيراد تمثل مصدراً للمعلومات ذا قيمة ملائمة في بيئة التقارير الدولية.

أما دراسة Trabelsi (2018) وتستهدف اختبار أثر المعيار (15) على المعلومات المحاسبية المفصح عنها قبل وبعد تطبيقه في 2018/1/1 وذلك على الشركات العقارية في دبي. وقد أظهرت الدراسة وجود أثر إيجابي للمعيار على الأرباح وحقوق الملكية وإن مؤشرات المقاييس المالية المستمدة من التقارير المالية قد ارتفعت مقارنة بقيمة قبل التطبيق.

وسعت دراسة Aladwan (2019) إلى بيان أثر المعيار (15) على الإيرادات وقيمة سعر السهم قبل وبعد التطبيق في الشركات الأردنية العاملة في قطاع التشييد والتعدين والبالغ عددها 23 شركة، حيث قام Aladwan بتقسيم فترة الدراسة إلى فترتين الأولى تمتد ما بين 2012-2014 والثانية ما بين 2015-2017 وتوصلت إلى وجود فروق معنوية في قياس قيمة الإيرادات قبل وبعد التطبيق، كما أظهرت النتائج إن لتطبيق المعيار (15) أثراً إيجابياً على جودة المعلومات المحاسبية، ومن ثم على أسعار الأسهم في السوق المالي.

أما دراسة ابراهيم (2020) التي كانت بعنوان «أثر الخصائص التشغيلية للشركات على الامتثال لمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (15) للإفصاح عن معلومات الإيرادات وانعكاسها على القدرة التقييمية للقوائم المالية» فقد اختبرت خمسة فروض أساسية على عينة مؤلفة من 105 شركة سعودية موزعة على أربعة قطاعات اقتصادية. وتوصلت إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لتطبيق المعيار (15) على مستوى الامتثال بمتطلبات المعيار وإن تطبيقه أدى إلى توسيع نطاق وطبيعة المعلومات عن الإيرادات من العقود مع الزبائن، كما بينت أثر للخصائص التشغيلية للشركات على مستوى الامتثال من جهة، وعلى العلاقة بين القدرة التقييمية للقوائم المالية وتطبيق المعيار، من جهة ثانية.

أما دراسة Napler and Stadler (2020) التي أجريت على 48 شركة موزعة على عشرة دول أوروبية هي: بلجيكا، سويسرا، ألمانيا، الدنمارك، إسبانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا ونيوزلندا وأخيراً هولندا، وشملت 14 نوع من الصناعات. فقد توصلت إن لتطبيق المعيار (15) أثراً إيجابياً على كمية المعلومات المفصح عنها بالتقارير المالية، ولكن تأثيره على جودة التقارير المالية كان محدوداً في أغلب الشركات، ومعدوماً في الجزء المتبقي.

واستهدفت دراسة Stoykova (2021) اختبار ما إذا كان تبني تطبيق المعيار (15) في الشركات الرومانية قد أثر على أسعار وعوائد الأسهم من عدمه. وقد غطت الدراسة الفترة الممتدة ما بين 2016-2019 وشملت 36 شركة من مختلف القطاعات الاقتصادية، وكانت النتائج تشير إلى وجود أثر سلبي له على أسعار أسهم الشركات: الصناعية، تجارة الجملة والتجزئة، الاتصالات، النقل، المقاولات وأنشطة الخدمات الغذائية، حيث لاحظ الباحث انخفاض أسعار أسهم هذه الشركة في البورصة الرومانية بعد تطبيق المعيار.

ويظهر التحليل المقارن إن الدراسة الحالية تعد امتداداً لجهود الباحثين في هذا المضمار الحيوي من نظرية المحاسبة المالية، إلا أنها تتميز عن سابقتها في اختبار أثر دوافع الإدارة على القيمة الملائمة للإيرادات قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي رقم (15)، بوصفها من المتغيرات الهامة لنظرية الوكالة والتي من الممكن إن تحد من فاعلية المعيار في تحقيق أهدافه. حيث ستسهم نتائج هذا الاختبار وبشكل غير مباشر في دعم أو دحض تبني مجلس المعايير المالية الدولية لمدخل المبادئ في صياغة المعايير المالية بما في ذلك المعيار (15) والذي كان (أي تبني مدخل المبادئ) على خلفية الانتقادات الموجهة لمدخل القواعد في بناء المعايير المالية باعتباره (أي مدخل القواعد) غالباً ما يوفر وسيلة للتحايل على نية المعيار من خلال هيكل الصفقات واختيار الممارسات المحاسبية لتحقيق أهداف معينة، إلى جانب ما يتسم به مدخل القواعد من تعقيد وصعوبة التطبيق بفعل تضمنه على العديد من الإرشادات والتوجيهات والاستثناءات التي تساعد في فسح المجال أمام الإدارة لممارسة إدارة الأرباح (احمد،

كما إن اهتمام الدراسة الحالية بفحص تأثير دوافع الإدارة على القيمة الملائمة للإيرادات قبل وبعد تطبيق المعيار (15) خصوصاً، والمعايير المالية الدولية، عموماً، يعد إضافة جديدة إلى أدبيات الموضوع في الوطن العربي، الأمر الذي سيضيف بعداً اضافياً لأهمية الدراسة، ناهيك عن كونها تعد الدراسة الأولى من نوعها في الأردن.

منهجية الدراسة

1. مشكلة الدراسة

في ضوء العرض الفكري للعلاقة بين المعايير المحاسبية وجودة المعلومات المحاسبية، ومن ثم قيمتها الملائمة، ومدى تأثرها بدوافع الإدارة، يمحور الباحث مشكلة دراسته في السؤال الآتي: «هل يسمح تبني تطبيق المعيار الدولي إيرادات العقود مع الزبائن رقم (15) لتدخلات الإدارة عن طريق ممارسة إدارة الإيرادات للتأثير على جودتها بالشكل الذي يقوض من قدرتها في الاستجابة لأسعار الأسهم في السوق المالي؟».

2. فرضية الدراسة

لغرض الاجابة على التساؤل الدراسة، يصوغ الباحث الفرضيتين الاتيتين:

H_{01} : لا تختلف القيمة الملائمة للإيرادات بعد تبني تطبيق المعيار الدولي رقم (15) عما هي عليه قبل تطبيقه.

H_{02} : لا يختلف أثر دوافع الإدارة على عملية إدارة الإيرادات بعد تبني تطبيق المعيار الدولي رقم (15) عما هو عليه قبل تطبيقه.

3. مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين هما:

1. فئة الشركات الصناعية والبالغ عددها 72 شركة وتشكل نسبة 6%، 43 من مجتمع سوق عمان المالي والبالغ عدد الشركات المدرجة فيه 165 شركة. وقد سحبت من ذلك المجتمع عينة وفقاً للشرطين الآتيين:-

1. إن لا تكون الشركة قد اندمجت مع شركة أخرى خلال فترتي الدراسة (2014-2016) و (2017-2019) فضلاً عن استمرار تداول اسمها في السوق خلال نافذة الحدث (2014-2019).

2. إن لا تكون الشركة قد تعرضت إلى تعثر مالي خلال فترة الدراسة وذلك لتجنب تأثير الأزمات المالية على القيمة الملائمة.

وبناءً على ذلك فقد تم استبعاد 33 شركة لعدم استيفائها شروط العينة مما جعلها تتكون من 39 شركة فقط، وبعدها مشاهدات 117 مشاهدة لكل فترة من الفترتين.

2. فئة المحللين الماليين: بسبب ما يتطلبه نموذجي قياس قيمة الملائمة، سواءً كان نموذج العائد أو السعر، من ضرورة توفر فرض كفاءة السوق، فإن الباحث يرى من غير المناسب الاعتماد على بيانات السوق المالي في اختبار فرضيتي دراسته باعتبار إن سوق عمان المالي من الأسواق الضعيفة الكفاءة، لذا يعتقد من

المهم للجوء إلى المحللين الماليين في تقدير سعر سهم الشركة في ضوء معطياتها المالية، مع مراعاة عند اختيارهم خبرة المحلل المالي ومؤهلاته العلمية ودقة تنبؤاته من خلال دقة توقعاته خلال سنوات عمله في السوق والتي تم قياسها بنسبة أخطاء التنبؤات والتي هي الفرق المطلق بين الأرباح المتنبأ بها لأي سنة والأرباح الفعلية لنفس السنة مقسومة على الأرباح الفعلية لنفس السنة (محمد، 2020). ووفقاً لهذه الأسس تم تحديد 39 محلل مالي خصص كل فرد منهم على شركة وتم تزويده بتقاريرها المالية لسنوات الدراسة وطلب منه تقدير سعر سهم الشركة لكل سنة دون الاهتمام بالسعر الفعلي للشركة، وبهذا استطاع الباحث الحصول على أسعار أسهم الشركات عينة الدراسة ولكل سنة وفقاً لفرض كفاءة السوق إلى حد ما. ويوضح الجدول رقم (1) صفات المحللين الماليين عينة الدراسة والذي يتضح منه إن الجزء الأكبر من عينة هذه الفئة يتمتعون بالخبرة الطويلة في مجال العمل ومن ذوي التأهيل العلمي الجامعي فضلاً إلى ارتفاع نسبة دقة تقديراتهم.

جدول رقم (1)

الصفة البيان	دقة التنبؤات			المؤهلات العلمية			فئات الخبرة			العدد	%	
	المجموع	$\geq 90\%$	81-90%	70-80%	المجموع	أكثر من بكالوريوس	بكالوريوس	أقل من بكالوريوس	المجموع			≥ 12
	39	12	19	8	39	11	23	5	39	17	13	9
	100%	30.8	48.7	20.5	100	28.2	59	12.8	100%	43.6	33.3	23.1

صفات المحللين الماليين عينة الدراسة

4. متغيرات الدراسة وطريقة قياسها:

4.1- القيمة الملائمة للإيرادات: إن قياس القيمة الملائمة لمحتويات التقارير المالية في الدراسات التطبيقية غالباً ما تتم في انحدار أو ارتباط خطي ومن خلال نموذجين أساسيين هما: نموذج السعر ونموذج العائد، وأياً كان النموذج المستخدم فإنه يستدل على قيمة الملائمة للمتغيرات في أي من النموذجين من خلال محددتين رئيسيتين هما: معامل الميل B_1 ويطلق عليه في أدبيات أسواق رأس المال معامل الاستجابة ERC، فكلما ارتفعت قيمته كلما دل ذلك على وجود علاقة ارتباط قوية بين أسعار الأسهم أو عوائدها والمتغير محل الدراسة. أما المحدد الثاني فهو القوة التفسيرية للعلاقة المقدره في نماذج القياس المستخدم R^2 adjusted الذي كلما اقترب من الواحد الصحيح دل ذلك على إن للمتغير دور كبير في تفسير درجة التباين في سلوك أسعار الأسهم وعوائدها. وتأسيساً على ذلك، فإن الباحث سيستخدم أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لاحتساب القيمة الملائمة للإيرادات وذلك من خلال تطوير نموذج Edward-Beaver-Ohlsaon، إذ سيتم إدخال لوغاريتم الإيرادات ولوغاريتم التغير في الإيرادات بصفتيهما المتغيرين المستقلين في النموذج، واعتبار كل من القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم والتغير في ربحية السهم والتدفقات

النقدية التشغيلية والتغير في التدفقات النقدية التشغيلية متغيرات ضابطة لنموذج الاختبار وعلى النحو الآتي:

$$P_{it} = \alpha_1 + B_{1it} (\text{Log}R_{it}) + B_{2it} (\text{Log} \Delta R_{it}) + B_{3it} + (BV_{it}) + B_{4it} (EPS_{it}) + B_{5it} (\Delta EPS_{it}) + B_{6it} (OCFS_{it}) + B_{7it} (\Delta OCFS_{it}) + e_i$$

حيث أن:

$$\text{Log} R_{it} = \text{إيرادات للشركة } i \text{ للفترة } t, \quad \text{Log} \Delta R_{it} = \text{التغير في إيرادات للشركة } i \text{ للفترة } t$$

$$P_{it} = \text{سعر السهم للشركة } i \text{ للفترة } t, \quad BV_{it} =$$

$$= \text{قيمة السهم الدفترية للشركة } i \text{ للفترة } t$$

$$EPS_{it} = \text{ربحية السهم للشركة } i \text{ للفترة } t, \quad \Delta EPS_{it} = \text{التغير في ربحية السهم للشركة } i \text{ للفترة } t$$

$$OCFS_{it} = \text{نصيب السهم من التدفقات النقدية التشغيلية للشركة } i \text{ للفترة } t$$

$$\Delta OCFS_{it} = \text{التغير في التدفقات النقدية التشغيلية للشركة } i \text{ للفترة } t$$

$$e_i = \text{الخطأ العشوائي}$$

4.2. دوافع الإدارة: تتفق الأدبيات على إن البناء الفكري لنظرية المحاسبة الإيجابية التي تفسر دوافع الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية تقوم على ثلاث فرضيات أساسية هي: فرضية الحوافز والمكافآت الإدارية، وفرضية شروط عقود المديونية، وفرضية التكاليف السياسية، وفيما يلي عرض لهذه الفرضيات وطريقة قياسها: -

1.1.1. فرضية الحوافز والمكافآت الإدارية: تنشأ خطط الحوافز والمكافآت الإدارية أساساً لتخفيف حدة التعارض في المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم الناتج من سعي كل منهم نحو تعظيم دالة منافعة الشخصية. وبذلك فإن خطط الحوافز والمكافآت تجمع بين مصلحة الإدارة وحملة الأسهم لتحقيق هدف مشترك هو تحسين قيمة الشركة في السوق المالي عن طريق تحسين أسعار أسهمها. ونظراً لكون هذه الخطط تبنى، في الاغلب الاعم، على رقم صافي الربح، فإن الإدارة تسعى دائماً إلى تحسين الربح ليعكس الصورة الجيدة لأداء إدارة الشركة، ويتم ذلك عادةً من خلال اختيار الطرق والسياسات المحاسبية المؤدية إلى زيادة الأرباح، وهو ما أشارت إليه دراسة Watts and Zimmerman (1978) عندما أوضحت إن مديري الشركات التي تتحدد مكافآتهم في ضوء رقم صافي الربح، يلجؤون، في أغلب الأحيان، إلى استخدام طرق وسياسات محاسبية تؤدي إلى نقل الأرباح التي تخص فترات مالية لاحقة إلى الفترة المالية الحالية.

ولقد اطلع الباحث على نظام الحوافز والمكافآت المعتمد في الشركات عينة الدراسة فوجد نظامين: الأول يعتمد على نسبة معينة من صافي الربح بينما الثاني يقوم على أساس الرواتب والمكافآت الشهرية. ولغرض اختبار فرضية الدراسة الخاصة بدوافع الإدارة، قام الباحث بتحويل النظام الثاني إلى نسبة من الأرباح وذلك بإعادة إضافة ما يتقاضاه المديرين خلال السنة إلى صافي الربح، ثم تقسيم ما تقاضوه خلال السنة على الرقم الجديد للربح. وسيرمز له في نموذج الاختيار MI.

1.1.2. فرضية التكاليف السياسية: يقصد بالتكاليف السياسية تلك التي تتحملها الشركة، سواءً بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، نتيجة صدور قرارات سياسية أو ما تقوم به الدولة من إجراءات تنظيمية أو ما تسنه من تشريعات من شأنها أن تؤثر على قيمة الشركة أو تزيد من سيطرة الدولة على الموارد المتاحة للمجتمع. ويمكن تصنيف تأثير التكاليف السياسية إلى تأثير مباشر من خلال تنظيم محتويات التقارير المالية وتأثير غير مباشر ينتج من استخدام المؤسسات الحكومية لما يتضمنه التقرير المالي من معلومات تكون أساساً لغرض اجراءات تنظيمية معينة تحمل الشركة تكاليف اضافية مثل تلك التي تنشأ عن مطالب نقابات العمال وزيادة نسبة الضرائب أو فرض ضرائب جديدة، لذا توصف هذه التكاليف بأنها واحدة من البواعث الاقتصادية المؤثرة في تفضيل الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية المؤدية إلى تخفيض الأرباح (Watts and Zimmerman, 1978).

3.1.1. ونظراً لصعوبة قياس التكاليف السياسية بصورة مباشرة فقد اتفق الباحثون على اعتبار حجم الشركة مقياساً تقريبياً للتكاليف السياسية (الفضل، 2006)، لذا يستخدم الباحث لوغاريتم مجموع القيمة الدفترية لأصول الشركة للتعبير عن حجمها وسيرمز له في نموذج الاختبار Size.

1.1.4. فرضية عقود المديونية: يلجأ المقرضون في معظم الحالات إلى إبرام عقود بينهم وبين إدارة الشركة يتم بمقتضاها وضع قيود تحد من حرية الإدارة في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار التي تقلل من قدرة الشركة على الإيفاء بالتزاماتها، مثل الحد من إصدار ديون جديدة أو تحديد حد أقصى لتوزيعات الأرباح أو تحديد حد أقصى للسيولة والمديونية لذا من المحتمل أن تميل الإدارة إلى تفضيل الطرق والسياسات التي تساعد على التخفيف من حدة الشروط المقيدة لحياتها، وفي الوقت نفسه تجنبها الوقوع في المساءلة الناتجة عن تجاوز شروط العقد. ولقد أشارت دراسة [1978, Watts and Zimmerman] إلى هذا السلوك الإداري بفرضية شروط منح الانتماء التي تفيد إن مديري الشركات التي تتصف نسبة المديونية فيها بالارتفاع يميلون إلى اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تنقل الأرباح من الفترات اللاحقة إلى الفترة الحالية وذلك لخلق انطباع جيد لدى المقرضين عن القدرة الإيفائية للشركة وتجنب ارتفاع كلفة رأس المال. وللتعبير عن هذا المتغير يستخدم الباحث نسبة المديونية التي تقاس بقسمة مجموع الالتزامات طويلة الأجل على مجموع الأصول. وسيرمز له في نموذج الاختبار Leve.

4.3. محددات دوافع الإدارة: ومما تجدر الإشارة إليه إن اتجاه دوافع الإدارة نحو اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح أو بالعكس، تتأثر بمحدد نسبة الملكية الإدارية الذي يقصد به نسبة ما يمتلكه المديرون في الشركة من أسهمها وقد دلت الدراسات السابقة على إن مديري الشركات التي لديها نظام حوافز إدارية مرتبط برقم صافي الربح، وفي الوقت نفسه يملكون جزء من رأس مال الشركة، يواجهون في الغالب موقفاً حرجاً فيما يخص تقرير مستوى الربح المرغوب في الإفصاح عنه، وذلك لتعارض ابعاد مصالحهم الشخصية. فالمستوى العالي من الأرباح لا شك يضمن لهم مستوى عالياً من الحوافز والمكافآت الإدارية، ولكنه في المقابل سيزيد من الأعباء السياسية، الأمر الذي قد تخفض من حصة السهم من توزيعات الأرباح، ومن ثم قيمة السهم في السوق المالي، وهو ما لا يرغب فيه حملة الأسهم، لذا يجب على المديرين، عند اختيارهم للسياسات المحاسبية مراعاة التوازن بين هذه المتغيرات وهو ما أشارت إليه

دراسة الفضل (2019) التي أوضحت إن في حالة انخفاض نسبة تركيز الأسهم في مجلس إدارة الشركة فإن المنافع الناتجة من الإفصاح عن المستويات العالية الأرباح قد تفوق التكاليف السياسية الناشئة عن تلك الأرباح، وخاصة في مجال الحصول على التمويل اللازم لمشاريعها، إذ تسهم تلك الأرباح على تخفيف حدة شروط المقرضين وتخفيض من كلفة رأس المال، لذلك يلجؤون إلى استخدام السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح وذلك عن طريق إعداد تقارير مالية أقل تحفظاً وبالعكس في حاله زيادة نسبة الملكية الإدارية. وتقاس نسبة الملكية الإدارية بقسمة ما يمتلكه المديرين من أسهم الشركة على مجموع أسهم رأس المال.

وتأسيساً على ما تقدم الباحث سيقوم بإدخال محدد نسبة الملكية الإدارية في نموذج اختيار تأثير دوافع الإدارة على الإيرادات وسيرمز له ME وعلى النحو الآتي:

$$R_{it} = \alpha + B_1 MI_{it} + B_2 Leve_{it} + B_3 Size_{it} + B_4 ME_{it} + e_i$$

3. المقاييس المستخدمة في تحليل نتائج الدراسة:

لفرض تحليل ومناقشة نتائج الاختبار الإحصائي لفرضيتي الدراسة، سيستخدم الباحث المقاييس التالية:

1. اختبار Mann-Whitney لقياس معنوية الفروقات بين متغيرين أو أكثر.
 2. القدرة التنبؤية للمقاييس المحاسبية التي تقيس قدرة المقاييس المحاسبية الحالية على التنبؤ بقيمة المستقبلية وذلك باستخدام الجذر التربيعي لتباين خطأ التقدير لعلاقة الانحدار الذاتي بين قيمة المتغير في الفترة الحالية وقيمه في الفترة السابقة وذلك على خطوتين:
- الأولى: احتساب خطأ التقدير لعلاقة الانحدار الذاتي بين قيمة الإيرادات في الفترة الحالية وقيمتها في الفترة السابقة، وذلك وفقاً للمعادلة التالية (Hessian,2018):

$$\frac{R_{it}}{Total Asset_{it-1}} = \alpha + B_1 * \frac{R_{it-1}}{Total Asset_{it-1}} + e$$

حيث ان:

$\frac{R_{it}}{Total Asset_{it-1}}$: تمثل قيمة الإيرادات للفترة الحالية منسوبة إلى مجموع الأصول في أول الفترة.

$\frac{R_{it-1}}{Total Asset_{it-1}}$: تمثل قيمة الإيرادات للفترة الحالية منسوبة إلى مجموع الأصول في آخر الفترة.

الثانية: احتساب الجذر التربيعي لتباين خطأ التقدير وفقاً للمعادلة التالية:

$$PRED_{it} = \sqrt{\sigma^2(e)_{it}}$$

حيث ان:

$PRED_{it}$: القدرة التنبؤية للمتغير للشركة i وللفترة t

3. مؤشر تمهيد الدخل: وهو مؤشر للاستدلال على مدى تدخل الإدارة لإجراء التسويات المقصودة الأرباح المحاسبية بهدف الوصول للمستوى المرغوب من قبلها وذلك عن طريق تقليل الانحرافات غير الطبيعية في الأرباح إلى الحد الممكن أو المسموح به عن طريق استخدام مجموعة من آليات التي يتم بموجبها تخفيض الأرباح في الفترات التي ترتفع فيها بشكل ملحوظ وزيادتها في الفترات التي تنخفض فيها بشكل كبير، وفي حدود المبادئ المحاسبية، وذلك بهدف زيادة القيمة السوقية للشركة أو المحافظة عليها من خطر الانهيار. ويقاس مؤشر تمهيد الدخل بالمعادلة التالية (Baik et al. , 2020):

$$\text{Smooth}_{it} = \frac{\sigma(CFO_{it} \div Total Asset_{it-1})}{\sigma(Earn_{it} \div Total Asset_{it-1})}$$

حيث ان:

$\sigma(CFO_{it} \div Total Asset_{it-1})$: تمثل الانحراف المعياري لصافي التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i الفترة t مقسومة على إجمالي موجودات الشركة i في أول المدة .

$\sigma(Earn_{it} \div Total Asset_{it-1})$: الانحراف المعياري لصافي الأرباح قبل البنود غير العاديه للشركة i خلال الفترة t مقسومة على اجمالي الموجودات للشركة في أول المدة.

4. معامل المرونة (التأثير) للإيرادات الذي يعكس مدى مساهمتها في عمليات تمهيد الدخل وتقاس بخطوتين:

الأولى: تقدير ميل الانحدار (B) للإيرادات

$$\text{Smooths}_{it} = \alpha BR_{it} + e_{it}$$

الثانية:

$$\text{معامل المرونة} = B \times \frac{\bar{R}_{it}}{SM}$$

نتائج الدراسة

ابتداءً وقبل الولوج في تحليل ومناقشة نتائج اختبار فرضيتي الدراسة، يعرض الباحث في الجدول رقم (2) الوصف الإحصائي لقيم متغيرات الدراسة قبل وبعد تطبيق المعيار الدولي رقم (15) وذلك لتوضيح طبيعتها واتجاهاتها ومدى تشتتها عن وسطها الحسابي ومستوى التباين بين متوسطات العينة، حيث يتضح من الجدول تدني قيمة الانحراف المعياري لمتوسطات المتغيرات للشركات عينة الدراسة قبل وبعد تطبيق المعيار مما يعني إن توزيعها كان طبيعياً الأمر الذي يجعل استخدام أسلوب الانحدار الخطي في اختبار وفقاً للنماذج سابقة الذكر، أمراً مقبولاً إحصائياً. كما يكشف الجدول عن وجود فروقات ذات دلالة إحصائية معنوية بين قيم المتغيرات المحاسبية وخاصة الإيرادات مما يشير إلى وجود تغيرات هيكلية في عملية القياس والاعتراف بقيم تلك المتغيرات ويبين الجدول أيضاً، ارتفاع نسبة الملكية الإدارية في معظم الشركات عينة الدراسة.

أما نسبة المديونية فيشير متوسطها، سواءً قبل تطبيق المعيار أو بعد تطبيقه، إلى مقبوليتها من ناحية مخاطرها المالية على الشركة، وهي نسبة طبيعية في ظل الارتفاع الملحوظ لنسبة الملكية الإدارية التي أثبتت الدراسات علاقتها العكسية مع نسبة المديونية (الفضل، 2019). أما بخصوص الحوافز الإدارية، فقد لاحظ الباحث إنه بالرغم من انخفاض ربحية السهم خلال فترة تطبيق معيار عما كان عليه قبل تطبيقه، إلا إن متوسط الحوافز الإدارية كان بالعكس إذ بلغ بعد تطبيق المعيار %18.4 بينما قبل تطبيق المعيار كان %15.4 ويعتقد الباحث إن هذه

الزيارة قد تعود إلى السيطرة الإدارية للمديرين بفعل ارتفاع نسبة ملكيتهم في رأس مال الشركة، ارتفاع نسبة الملكية الإدارية قد يجعل المديرين يستغلون سلطتهم الإدارية ويسعون إلى زيادة حوافزهم لمواجهة احتمالات تعرضهم لخسائر مالية نتيجة انخفاض أسعار الأسهم في السوق المالي نتيجة انخفاض ربحية السهم.

جدول رقم (2)

الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة قبل وبعد تطبيق المعيار (15)

المتغيرات	اقل قيمة		اعلى قيمة		المتوسط		الانحراف المعياري		اختبار M-W
	قبل التطبيق	بعد التطبيق	قبل التطبيق	بعد التطبيق	قبل التطبيق	بعد التطبيق	قبل التطبيق	بعد التطبيق	
R	4.251	5.181	14.511	18.675	11.321	9.652	0.146	0.189	345
BV	3.247	3.685	9.681	12.483	5.751	7.321	0.194	0.166	333
EPS	0.487	0.879	1.833	2.655	1.817	1.254	0.158	0.188	327
OCFS	4.695	4.561	11.432	14.051	10.678	8.988	0.122	0.154	340
ML	0.056	0.056	0.195	0.225	0.158	0.184	0.168	0.156	326
Leve	0.087	0.065	0.226	0.218	0.195	0.184	0.148	0.148	337
Size	5.481	5.398	14.795	20.245	11.45	12.891	0.156	0.161	342
ME	0.048	0.051	0.274	0.296	0.174	0.218	0.167	0.155	339

أما نتائج اختبار فرضيتي الدراسة، فهي على النحو الآتي:

1. نتائج اختبار الفرضية الأولى:

تشير نتائج الاختبار الإحصائي للفرضية الأولى والمدرجة في الجدول رقم (3) إلى رفض فرضية العدم، حيث أظهر وجود تباين في معامل الاستجابة للإيرادات والتغير في الإيرادات بين فترتي الدراسة، إذ انخفض معامل الاستجابة في فترة التطبيق عما كان عليه في فترة قبل التطبيق للإيرادات بنسبة 35.7% وللتغيير في الإيرادات بنسبة 38.8%.

كما يظهر انخفاض معامل التحديد للنموذج بمقدار 7.7% مما يعني ذلك انخفاض درجة ثقة المحللين الماليين بقدرة الإيرادات والتغيير في الإيرادات على التنبؤ بأسعار أسهم الشركات عينة الدراسة، ومما يعزز رأي الباحث تدني القدرة التنبؤية لتلك المتغيرين خلال فترة التطبيق قياساً بقيمتها قبل التطبيق، إن السبب وراء ذلك يعود إلى زيادة عمليات تمهيد الإيرادات التي تظهر بوضوح من معامل المرونة للإيرادات ومعامل التحديد لنموذج تمهيد الإيرادات والمبينة في الجدول رقم (4)، مما يؤكد ذلك إن تطبيق المعيار الدولي رقم (15) قد ساعد على زيادة عمليات تمهيد الإيرادات وبالتالي تمهيد الدخل الذي من الطبيعي إن ينعكس أثره على القيمة الملائمة للإيرادات.

الجدول رقم (3)

نتائج اختبار الفرضية الأولى

النتائج بعد تطبيق المعيار الدولي رقم (15)				النتائج قبل تطبيق المعيار الدولي رقم (15)				المتغيرات	
مستوى المعنوية %	قيمة اختبار t	معامل الاستجابة B	المتوسط T	مستوى المعنوية %	قيمة اختبار t	معامل الاستجابة B	المتوسط T		
5	1.701	0.725	9.651	3	1.902	1.128	11.321	R	المستقلة
3.5	1.818	0.579	0.105	3	1.898	0.931	0.138	ΔR	
7	1.505	0.124	9.485	7	1.385	0.187	8.751	BV	الضابطة
3	1.822	0.915	2.372	3	1.831	1.422	2.248	EPS	
7	1.506	0.138	0.161	6	1.551	0.185	0.145	ΔEPS	
5	1.702	0.807	3.456	5	1.691	2.625	3.678	OCFS	
5	1.701	0.534	0.162	5	1.701	0.964	0.156	$\Delta OCFS$	
117			117			عدد المشاهدات		معطيات النموذج	
1.107			0.894			الحد الثابت			
49.6%			57.3%			R^2			
1.025			0.985			قيمة F			
2.5%			3%			مستوى المعنوية			

الجدول رقم (4)

مؤشرات القدرة التنبؤية وتمهيد الإيرادات لعينة الدراسة

اختبار t		الفرق زيادة أو نقصان	القيمة بعد تطبيق المعيار	القيمة قبل تطبيق المعيار	المؤشر	القدرة التنبؤية
مستوى المعنوية %	قيمة اختبار t	قيمة الاختبار				
3.5	1.754	(0.289)	0.796	1.085	Log	القدرة التنبؤية
3	1.861	(0.279)	0.532	0.811	Log ΔR	
4.5	1.675	(0.024)	0.054	0.078	BV	
2.5	1.975	(0.201)	0.967	1.165	EPS	
5	1.662	(0.222)	0.632	0.854	ΔEPS	
4	1.751	(0.319)	0.985	1.304	OCFS	
5	1.667	(0.199)	0.886	1.085	$\Delta OCFS$	
3	1.872	(0.579)	1.072	1.651	تمهيد الدخل	
2.5	1.901	10.2	22.5	12.3%	معامل المرونة لتمهيد الإيرادات	
0.05	1.665	16.1	41.8%	25.7%	معامل التحديد R^2	

أما نتائج اختبار المتغيرات الضابطة فقد أظهرت ما يأتي:

*. انخفاض معامل الاستجابة لكل من القيمة الدفترية للسهم والتغير في ربحية السهم، مما يعني عدم وجود لتلكما المتغيرين أثر على أسعار الأسهم في سوق عمان المالي.

***. يحتل متغير ربحية السهم المرتبة الثانية بعد متغير التدفقات النقدية التشغيلية للسهم، من حيث الأهمية في التنبؤ بأسعار الأسهم عند المحللين الماليين عينة الدراسة، حيث بلغ معامل الاستجابة له في فترة قبل تطبيق المعيار حوالي 1.422 وبعد التطبيق حوالي 0.915. مما يعني إن تبني تطبيق المعيار قد خفض من القيمة الملائمة للأرباح وكذلك من قدرتها التنبؤية. كما هو مبين في الجدول رقم (4) وينسب الباحث ذلك إلى المجال الذي يسمح به المعيار لتدخلات الإدارة بدلالة زيادة عمليات تمهيد الدخل.

***. يبدو إن نصيب السهم من التدفقات النقدية التشغيلية يحظى بالاهتمام الأكبر عند المحللين الماليين، حيث بلغ معامل استجابته 2.625 في فترة تطبيق المعيار وبقي هذا المتغير يحتل المرتبة الأولى حتى بعد تطبيقه بالرغم من انخفاض معامل استجابته الذي بلغ 0.807. ويعزو الباحث أهمية نصيب السهم من التدفقات النقدية التشغيلية إلى قدرته في عكس عمليات تمهيد الدخل أكثر من غيره من المقاييس المحاسبية بدلالة ارتفاع قدرته التنبؤية قياساً ببقية المقاييس، كما يظهر الجدول رقم (4) إن للتغيير في نصيب السهم من التدفقات النقدية التشغيلية دوراً في تحديد أسعار الأسهم أكثر من التغيير في نصيب السهم من الأرباح أو التغيير في الإيرادات.

2. نتائج اختبار الفرضية الثانية

تدعم نتائج الاختبار الإحصائي للفرضية الثانية والمدرجة في الجدول رقم (5) نتائج الدراسات التي أجريت بخصوص تأثير دوافع الإدارة على اتجاهات تطبيق المعايير المالية الدولية، من جهة، وترفض فرضية الدراسة، من جهة ثانية. فمعامل التحديد R^2 لنموذج الاختبار يفسر حوالي 73.4% من عمليات تمهيد الإيرادات بعد تطبيق المعيار، وبما يزيد عما كان عليه قبل التطبيق بحوالي 19.8%، وهو ما يستدل منه أن الجزء الأهم من عمليات تمهيد الدخل تعود إلى الدوافع الإدارية، في كلا فترتي الدراسة، ولكن تطبيق المعيار المذكور قد وسع في مساحة تدخل الإدارة لإجراء المزيد من عمليات تمهيد الدخل. كما توضح النتائج إن بالرغم من كون الأثر الأكبر على عملية تمهيد الإيرادات في كلا فترتي الدراسة، هو للتكاليف السياسية، ثم نسبة المديونية وأخيراً الحوافز الإدارية، إلا إن أثرها في فترة تبني تطبيق المعيار قد ارتفع عما عليه قبل التطبيق، وذلك وفقاً لمؤشر معامل المرونة، وينسب الباحث ذلك إلى الزيادة الحاصلة في نسبة الملكية الإدارية التي ارتفعت في فترة تبني تطبيق المعيار عن فترة قبل التطبيق بحوالي 58%.

وتأسيساً على ما تقدم فإن تبني تطبيق المعيار الدولي رقم (15) لا يقوض من تدخلات الإدارة في ممارسة عمليات تمهيد الإيرادات، ومن ثم، الدخل. فدوافع الإدارة لا زالت تعد العامل الأساس لعمليات تمهيد الدخل، وإن كان تأثيرها يختلف تبعاً لاختلاف نسبة الملكية الإدارية.

جدول رقم (5)

نتائج اختبار الفرضية الثانية

النتائج بعد تطبيق المعيار الدولي رقم (١٥)					النتائج قبل تطبيق المعيار الدولي رقم (١٥)					المتغيرات المتوسط T	المتغيرات المستقلة	
معامل المرونة	المعنى ٪	قيمة اختبار t	معامل الاستجابة B	المتوسط T	معامل المرونة	المعنى ٪	قيمة اختبار t	معامل الاستجابة B				
26.1	5	1.692	0.079	0.198	24.1	3	1.901	0.058	0.158	ML	المتغيرات المستقلة	
39.1	3	1.904	0.054	0.184	37.6	3	1.896	0.046	0.0195	Leve		
45.6	3.5	1.798	2.929	12.89	43.4	5	1.695	2.338	11.45	Size		
56.7	2.5	1.942	0.04	0.218	57.2	5	1.704	0.027	0.174	ME		
0.176					0.124					قيمة الحد الثابت		معيّات النموذج
53.6%					73.4%					R ²		
1.029					976%					قيمة F		
25%					3%					مستوى المعنوية		
9.652					11.321					متوسط R		

استنتاجات الدراسة وآفاقها المستقبلية

يحقق تطبيق المعايير المالية الدولية بما فيها المعيار (15)، العديد من المنافع الاقتصادية، ولكن ليست في مجال تحسين شفافية التقارير المالية وتعزيز خاصيتي المقارنة والملائمة، فنتائج الدراسة دحضت الفرضية القائلة إن مجرد تطبيق المعايير المالية الدولية يجعل التقارير المالية أكثر فائدة وأعلى جودة، وبالتالي أكثر دقة في تقييم أسعار الأسهم في السوق المالي، فتتطلب معيار الإيرادات من العقود مع الزبائن لم يقلص من مساحة الحرية المتاحة للإدارة للاختبار من بين البدائل والطرق المحاسبية لابل شرعن تلك الحرية بتبنيه العديد من الطرق والنماذج المحاسبية في القياس، مما قوض من قدرة المعيار في التصدي لمشكلة عدم تماثل المعلومات التي لا تعالج بكمية المعلومات، فحسب وإنما بنوعيتها فوقاً لقانون شانون للاتصال الذي يفيد إن المحتوى المعلوماتي يتجسد في قيمة المعلومات للمستخدم وليس بكمياتها. وعليه فإن الهدف من المعيار رقم (15) لا يمكن تحقيقه إلا في الدول التي لديها حوافز قوية في مجال الشفافية والنفاد القانوني، وهو ما لا يتوفر في الاقتصاديات الناشئة مثل الأردن. وبهذه الاستنتاجات دحضت الدراسة نتائج كل من دراسة (2015) Trabelsi و (2018) و ابراهيم (2020) و Aladwan (2019) بينما تناغمت مع نتائج دراسة (2020) Napler & Stadler ودراسة Stoykova (2021) رغم كونها لم يقدمان تفسير لعدم فاعلية معيار 15 في تحسين جودة التقارير المالية، على عكس الدراسة الحالية التي أدخلت دوافع الإدارة كمسببات للحد من فاعلية المعيار 15 في تحسين جودة التقارير المالية. وعليه فإن المساهمة الفكرية للدراسة تتمثل في أهمية نتائجها التي أثبتت إن جودة المعلومات المحاسبية، ومن ثم قيمتها الملائمة لا تعتمد على جودة المعايير المالية ما إذا كانت مستندة على مدخل القواعد المبادئ، وإنما على دوافع الإدارة وقت تبني تطبيق المعايير وبالتالي فإن دوافع الإدارة تعد المحور الأساس في توفير معلومات عالية الجودة وليس جودة المعايير المحاسبية الأمر الذي يدحض حجة مجلس المعايير المالية الدولية في تبني مدخل المبادئ في صياغة المعايير.

وعلى أساس ما تقدم يقترح الباحث الاتجاهات المستقبلية للبحث في هذا المجال وعلى النحو الآتي: -

1. أثر مركز التحكم للمديرين على اتجاهات تطبيق المعيار 15.
2. أثر القدرة الإدارية على العلاقة بين معيار إيرادات العقود مع الزبائن ومخاطر السيولة في المصارف التجارية.
3. الأبعاد السلوكية للمحاسبة عن إيرادات العقود مع الزبائن وأثرها على إدارة الأرباح.
4. أثر تبني تطبيق معيار إيرادات العقود مع الزبائن IFRS 15 على التدفقات النقدية والنوعية.
5. مشاكل القياس المحاسبي لمعيار إيرادات العقود مع الزبائن IFRS 15 , وأثرها على جودة منفعة التقارير المالية.

المراجع

- ابراهيم، علاء الدين توفيق. (2020). «أثر الخصائص التشغيلية على الامتثال لمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (15) للإفصاح عن معلومات الإيرادات وانعكاسها على القدرة التقييمية للقوائم المالية: دراسة تطبيقية». مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، مصر، 5(10)، 953-1007.
- احمد، عماد محمد رياض. (2020). «مدى تأثير معايير المحاسبة القائمة على القواعد مقابل المبادئ على العلاقة بين دوافع الإدارة وجودة التقرير المالي دراسة تطبيقية على البيئة السعودية». مجلة الفكر المحاسبي، 24(3)، 594-642.
- الفضل، مؤيد محمد علي. (2006). «محددات السلوك الإداري في اختيار المحاسبية في ضوء النظرية الايجابية: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة العامه في الاردن». مجلة الإدارة العامة، السعودية، 46(1)، 51-98.
- الفضل، مؤيد محمد علي. (2019). «العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة القرارات الاستثمارية في ضوء الملكية الإدارية: دراسة ميدانية في البيئة الأردنية». مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، دولة الإمارات العربية. 3(1)، 27-55.
- محمد، سمير ابراهيم عبد العظيم. (2020). «أثر تبني التقارير المالية الدولية IFRS في جودة التقارير المالية مقاسه بمستوى التحسن في دقة توقعات المحللين الماليين: دراسة تجريبية». مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين الشمس، مصر. 24(2)، 425-479.
- مراد ممدوح هاشم، فايزه محمدي عجوه ومحمد علي زيد. (2021). «أثر عدم تماثل المعلومات على العلاقة بين التحفظ المحاسبي احتمال الانهيار في سعر السهم للشركات المساهمة المصريه». مجلة البحوث التجارية، جامعه الزقازيق، مصر، 43(2)، 137-185.

- Aladwan, M. (2019). Fluctuations of Stock Price and Revenue after the Early Adoption of IFRS 15, "Revenue from Contracts with Customers". Italian Journal of Pure and Applied Mathematics, 41.691-707 ,
- Alashi, M. M. (2017). "Relevance Of Accounting Information Under IFRS AT Borsa Istanbul (BIST)". IUG Journal of Economics and Business Studies, 25(2.1-10),(
- Alnodel, A. A. (2018). "The Impact of IFRS adoption on the value relevance of accounting information: evidence from the insurance sector". International Journal of Business and Management, 13(4.138-148 ,(
- Altaji, F., & Alokdeh, S. (2019). "The impact of the implementation of international financial reporting standards no. 15 on improving the quality of accounting information", Management science letters, 9(13), 2.
- Amir, E. (1993). "The market valuation of accounting information: The case of postretirement benefits other than pensions". Accounting Review.703-724 ,(4)68,
- Baik, B., Choi, S., & Farber, D. B. (2020). "Managerial ability and income smoothing". The Accounting Review, 95(4.1-22 ,(
- Ball, R. (2006)." International Financial Reporting Standards (IFRS): pros and cons for investors". Accounting and business research, 36(sup1.5-27 ,(
- Ball, R., & Brown, P. (1968). "An empirical evaluation of accounting income numbers". Journal of accounting research.159-178 ,
- Barth, M. E. (2000). "Valuation-based accounting research: Implications for financial reporting and opportunities for future research". Accounting & Finance, 40(1.7-32 ,(
- Barth, M. E., Beaver, W. H., & Landsman, W. R. (2001). "The relevance of the value relevance literature for financial accounting standard setting: another view". Journal of accounting and economics, 31(1-3.77-104 ,(
- Bepari, M. K. (2015). "Relative and incremental value relevance of book value and earnings during the global financial crisis". International Journal of Commerce and Management,25(4),513-556.
- Gideon, B. D., Puspitasari, E., Ghani, E. K., & Gunardi, A. (2018). "Earnings Quality: Does' Principles Standards versus Rules Standards' Matter?". Journal of Applied Economic Sciences, 13(2),586-596.
- Hessian, M. I. M. (2018). "The Impact of IFRS Adoption on Earnings Management Activities and Value Relevance of Accounting Information: Applied Study". International Journal

- of Business Ethics and Governance.11-41 ,
- Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). "Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure". *Journal of financial economics*, 3(4.305-360 ,
- Juniarti, F., Helena, F., Novitasari, K., & Tjamdinata, W. (2018). "The Value Relevance of IFRS Adoption in Indonesia". *Jurnal Akuntansi Dan Keuangan*, 20(1.13-19 ,
- Kang, G. G., & Lin, J. W. (2011). "Effects of the type of accounting standards and motivation on financial reporting decision". *Journal of Accounting, Business & Management*, 18(2),n/a.
- Kasztelnik, K. (2015). "The value relevance of revenue recognition under International Financial Reporting Standards". *Accounting and Finance Research*, 4(3.88-98 ,
- Khersiat, O. M. (2021). "Impact of the Application of IFRS 15 on the Profitability of Jordanian Telecom Companies (Case Study: Jordan Orange Telecom)". *International Journal of Financial Research*, 12(2.308-317 ,
- Lee, C. M. (2001). "Market efficiency and accounting research: a discussion of 'capital market research in accounting' by SP Kothari". *Journal of Accounting and Economics*, 31(1-3,(.233-253
- Levanti, D. A. (2020). "Applicability Of Ifrs 15 Principles For The Banking Industry: An Analysis With Reference To The Credit Institutions In Romania". *Ecoforum Journal*, 9(2.(
- Marquardt, C. A., & Weidman, C. I. (2004). "The effect of earnings management on the value relevance of accounting information". *Journal of Business Finance & Accounting*, 31(3-4 .297-332
- Napier, C. J., & Stadler, C. (2020). "The real effects of a new accounting standard: the case of IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers". *Accounting and Business Research*, 50(5.474-503 ,
- Nayak, S., Patnaik, B. C. M., & Satpathy, I. (2020). "Reflections on Implementation of International Financial Reporting Standards (IFRS) in the Indian Banking Industry". *Universal JOURNAL of Accounting and Finance*, 8(4),148-152.
- Oladele, P. O., Alade, M. E., Oladele, R., Yakibi, A. A., & Ajayi, O. (2018). "Value Relevance of IFRS Based Accounting Information: Nigerian Stockbrokers' Perception". *African Journal of Business & Economic Research*, 13(3.(
- Stoykova, A. (2021). "Effect of the Application of IFRS 15: Evidence from Bulgaria". *Икономически изследвания*.174-188 ,(3) ,
- Sundvik, D. (2019). "The impact of principles-based vs rules-based accounting standards

- on reporting quality and earnings management”. *Journal of Applied Accounting Research*, n/a.78-93,
- Trabelsi, N. S. (2018). “IFRS 15 early adoption and accounting information: Case of real estate companies in Dubai”. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 22(1),(.1-12
- Tutino, M., Regoliosi, C., Mattei, G., Paoloni, N., & Pompili, M. (2019). “Does the IFRS 15 impact earnings management? Initial evidence from Italian listed companies”. *African Journal of Business Management*, 13(7).226-238 ,(
- Van Wyk , M. & Coetsee, D. (2020). “The adequacy of IFRS 15 for revenue recognition in the construction industry”. *Journal of Economic and Financial Sciences*, 13(1).1-13 ,(
- Veronica, G.& Marian, S.(2020). “Effects and implications of the implementation of IFRS 15 - revenue from contracts with customers”.*Management Strategies Journal*,50(4),95-106.
- Watts,R and L.Zimmerman.(1978).”Towards A Positive Theory of the Determination of Accounting Standards”. *The Accounting Review*, 53(1). 112-134.
- Ibrahim, A.(2020).Athir al khasayis altashghilia alaa alaimtithal limutatalabat mieyar altaqir almali alduwali raqam(15)ll’iifsa ean maelum alayradat waineikasiha ealaa alqudra altaqimiah lilqawayim almali. An Empirical Study. *ASJP journal,Egypt* ,5(10),953-1007.
- Ahmad, E. (2020) .Madaa tathir maeayir almuhasaba alqayima eala alqawaeid muqabil almabadi eala alealaqa bayn dawafie al’iidara wajudat altaqir almali. An applied study on the Saudi environment . *Accounting Thought Journal*,24(3),594-642.
- Alfadel,M.(2006). Muhadadat alsuluk aladari fi aikhtiar almuhasabih fi daw’ alnazarih alayjabih. Experimental study on public shareholding companies in Jordan. *Public Administration Journal,Saudi Arabia*, 46(1),51-98.
- Alfadel,M.(2019). Alealaquh bayn altahafuz almuhasabii wakafa’ih alqararat alai stithmarih fi daw’ almilkia aladariah. A field study in the Jordanian environment. *Al Ain University Journal*, UAE.3(1),27-55.
- Muhamad, S.(2020). Athar tabaniy altaqarir almali alduwali IFRS fi jawdat altaqarir almali muqasah bimustawaa altahasun fi diqh tawaqueat almuhallil almaliyn. Experimental study. *Accounting Thought Journal*, Ain Shams University ,Egypt.24(2).425-479.
- Murad, m., Fayizah, M., Muhamad, A.(2021). Athar eadam tamathul almaelum eulla alealaqah bayn altahafuz almuhasabii waihtimal alainhiar fi sier alsahm lilsharikat almusahimuh almisriah. *Trade research journal*, Zagazig University, Egypt,43(2),137-185.